

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٠

بتتعديل المادة ٧٨ من الأئحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي

الدولة والقوانين المعده له ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار الأئحة بدل

السفر ومصاريف الانتقال ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة الأولى من المادة ٨

من الأئحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بالنص الآتي :

“كما يرخص للوظيفين الغرباء الذين يعملون في مديرية أسيوط بالسفر م

وعائلاتهم دون الخدم إلى البلاد التي يختارونها صندقياً لهم والأجازة السنوية

وذلك مرة واحدة كل سنة” .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من

تاريخ نشره بما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٣٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠)

حال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦١٥ لسنة ١٩٦٠

بفرض رسوم إضافية على ضريبة الأطيان بمديريات

كفر الشيخ والقليوبية والجيزة والمنيا وسوهاج وقنا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع

نظام مجالس المديريات والقوانين المعده له ؛

وعل قرارات مجالس مديريات : كفر الشيخ والقليوبية والجيزة

والمنيا وسوهاج وقنا بتاريخ ٥ يوليه سنة ١٩٥٩ و١٤ أكتوبر

سنة ١٩٥٩ و٢٧ مايو سنة ١٩٥٩ و٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ و٢٥ يوليه

سنة ١٩٥٩ و١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ على التوالى ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٦٠

بتتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٤ لسنة ١٩٥٧

بشأن نقل ملاحظي البوك وتناوله ومساعدي المخزن

والكسارية من اليومية إلى الماهية الشهرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعل القانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء درجات خصوصية لبعض

طوابق الموظفين الخارجيين عن هيئة العمال ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن نقل

ملاحظي البوك وتناوله ومساعدي المخزن والكسارية من اليومية

إلى الماهية الشهرية ؛

وعل وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون سكان حديد مصر بمحاسبة

١٩٥٩/٥/٣٧ ؛

وعل ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١) من قرار

رئيس الجمهورية رقم ٨٨٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النص الآتي :

— “تثبت إعانته غلاء عند النقل من اليومية إلى الماهية الشهرية على أول

مرتب الدرجة الخصوصية بحيث لا يقل مجموع ما يتضاعف المستخدم من

مرتب وإعانته غلاء عمليات غلاء قبل نقله إلى الدرجة

الخصوصية” .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به فيإقليم مصر

من أول يوليه سنة ١٩٥٣

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٣٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠)

حال عبد الناصر

أو عاطليات أو مراصلات أيا كانت لا يترخيص من وزير الحريمة وتحدد شروط الترخيص بقرار يصدر من وزير الحريمة بالاتفاق مع وزير المواصلات».

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويحمل به من تاريخ

نشره في إقليم مصر ما

صدر براسة الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٢٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠).

جمال عبد الناصر

قرار رئيس اللجنة العليا للسد العالي

رقم ١ لسنة ١٩٦٠

بتشكيل بلجنة الخدمات وتحديد اختصاصها

رئيس اللجنة العليا للسد العالي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن اللجنة العليا للسد العالي،

قرر :

مادة ١ - تشكل بلجنة الخدمات من السادة :

(١) وزير الداخلية التنفيذي ، رئيساً .

(٢) وزير التموين للإقليم المصري ، أو من ينوبه .

(٣) وزير الصحة للإقليم المصري ، أو من ينوبه .

(٤) وزير الشئون الاجتماعية للإقليم المصري ، أو من ينوبه .

(٥) السيد المهندس طاهر أبو وفا ، وكيل وزارة الأشغال المساعد .

(٦) المهندس أحمد رفعت ، وكيل وزارة الشئون البلدية والقروية المساعد .

(٧) السيد محمد أبو نار ، عن الاتحاد القومي .

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بدراسة ووضع الخدمات الازمة المشروع السد العالي والمشروعات المرتبطة عليه ، والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها من اللجنة العليا .

مادة ٣ - يحمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ما

صدر في ٢٧ رمضان سنة ١٢٧٩ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٠)

مشير : عبد الحكيم عامر

قرر :

مادة ١ - تفرض على ملاك الأراضي الزراعية بمديرية كفر الشيخ، والقلوبي، والبلينا، وسوهاج، وقنا رسوم إضافية بنسبة ١١٪ من ضريبة الأطبان لمدة ثلاث سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٠ وتحصل هذه الرسوم مع أقساط ضريبة الأطبان وبسبتها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٢٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٦٠

بتعدل المادة ١٠ من المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٦ ، بتعيين القيد التي يمكن بمقتضاه الترخيص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثيرية في إقليم مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعل المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٩ بتعيين القيد التي يمكن بمقتضاه الترخيص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثيرية ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٠ من المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٩ النص الآتي :

«مادة ١٠ - يحظر على أية سفينة في أحد موانئ الإقليم الجنوبي أو راسية في مياه الإقليمية استعمال أجهزتها اللاسلكية لإرسال إشارات